

تمهيد:

تلعب الوثائق السياسية دورا حيويا في توجيه السياسات الخارجية والداخلية، وتنظيم العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية، وعند مناقشة هذا الموضوع سيكون من الضروري استكشاف أنواع الوثائق السياسية المختلفة، مثل المعاهدات الدولية والاتفاقيات التجارية، والبروتوكولات الرسمية للحكومات...إلخ، كما يجب التطرق إلى أهمية تحليل هذه الوثائق وفهم مضامينها وتأثيرها على الساحة السياسية الوطنية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي تناول أمثلة عملية لوثائق سياسية محددة وتأثيرها على السياسات والعلاقات الدولية، مما يساعد في إبراز الأبعاد العملية والتطبيقية لهذا الموضوع.

أولا تعريف الوثيقة: الوثيقة بشكل عام هي كل وسيط يحمل بيانات أو معلومات باختلاف شكله ومحتواه، نشأ لأداء نشاط معين ومحدد، له طابع الرسمية ويتم حفظه للرجوع إليه مستقبلا.

1- **شروطها:** ولها مجموعة من الشروط وهي:

- القانونية: إذ لابد وأن تنشأ الوثيقة لأداء نشاط قانوني أو نتيجة واقعة قانونية يترتب عليها آثار قانونية.

- الرسمية: الوثيقة صادرة عن جهة تعترف بها الدولة وبما ينتج عنها من وثائق وتعتبر تلك الوثائق عن الجهة المنشئة لها وتحمل خصائصها.
- النمطية: أي أن للوثيقة صيغ وعبارات محددة تختلف تبعا لنوع الوثيقة، وأيضا للوثيقة شكل معين تخرج فيه يخضع لقواعد الجهة المنشئة في إخراج وثائقها.
- التوثيق: بما تحمله من صيغ وعلامات تكسبها الحجية والإثبات، حيث تمر الوثيقة في مراحل انشائها بسلسلة من الإجراءات لضمان صحتها، وفي الختام توضع الإمضاءات والأختام التي تدل على اكتمال الوثيقة وتصديق الجهة المنشئة بما يفيد عملها وإقرارها بصحته.

2- أنواع الوثائق:

يمكن تقسيم الوثائق إلى الأنواع التالية:

- وفق نوع المادة المكونة للوثيقة: كأن تكون من الطين أو المعادن أو المواد الأخرى، فيقال وثيقة طينية أو معدنية.
- وفق الموضوعات التي تقدمها المعلومات المستفادة من الوثيقة فتكون موضوعات دينية أو سياسية، أو اقتصادية...إلخ.
- وفق طريقة التدوين: وهي أساليب تدوين المعلومات في الوثيقة فهي كتابات، مخطوطات، أو مطبوعة، أو رسومات، أو زخارف، أو حفريات...إلخ.

- من حيث الشكل العام: إذا كانت تماثيل أو ألواح، أو برديات أو أختام، أو منحوتات... إلخ.

- من حيث الزمان: وهنا يمكن تقسيمها وفق الحقبة الزمنية فيقال مثلا وثائق ما قبل الحرب العالمية الأولى، ووثائق ما بعد الحرب العالمية الثانية.

- من حيث المكان: وهو تقسيم عينة لأماكن وجود الوثائق أو منشأها أو صفة جغرافية يمكن أن تعرف بالوثيقة.

- من حيث علاقتها بمؤسسة معينة: مثلا وثائق معابد، كنائس، مؤسسات حكومية، أو غير حكومية.

3- أهمية دراسة الوثائق وتحليلها في البحث العلمي:

هناك أهمية كبيرة لدراسة وتحليل الوثائق بشكل عام يمكن أن نذكرها كالآتي:

- الوثيقة تعبر عن ماضي الأمة وتمثل تاريخها فهي أداة عملها في حاضرها وأبحاثهم.
- تعتبر من أصدق المصادر التاريخية التي يعتمد عليها الباحثون والمؤرخون في كتابة أبحاثهم.

- تلعب الوثائق دورا مهما في اتخاذ القرارات السليمة.
- الوثائق تلعب دورا هاما وأساسيا في اثبات الحقوق وعن طريقها يمكن استعادة الحقوق.
- الوثائق تعتبر الأصول النزيهة التي يجد الباحثون والمؤرخون والعلماء في ثنايا سطورها الكثير من الحقائق التي تسد الثغرات الناقصة ومن خلالها يستكمل الحلقات المفقودة.

- تعتبر الوثائق المادة الأساسية الوحيدة التي تعكس صورة الماضي مما جعلها تعد من المصادر الأساسية في البحث العلمي، فهي المعين الـاي يستمد منه الباحث مصادره التي يركز عليها في أبحاثه وتمده بالحقائق والمعلومات الصحيحة.

- الوثائق تمثل تراث الأمة وهي الشاهد الأكبر على التاريخ وهي تمثل السمة الحضارية لحياة الشعوب باعتبارها ذاكرة الأمة وتاريخها.

كما أن هناك من يرى بأن هناك أهمية أخرى للوثائق ولكن بحسب المجال الذي تهتم به وعليه يمكن أن نذكرها كالتالي:

- الأهمية العملية: وتكمن في مساعدة المؤسسة على إنجازها أعمالها الإدارية الجارية وتوفير المعلومات للقيادات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات خاصة.

- الأهمية القانونية: وتتمثل في أن الوثائق تحتوي على اثباتات لحقوق المؤسسة والتزاماتها مثل: عقود البيع والشراء، والاتفاقيات...إلخ.

- الأهمية المالية: وتتمثل بالمعاملات المالية داخل المؤسسة أو خارجها مثل الموازنات، والفواتير، وسجلات المحاسبة.

- الأهمية التاريخية: وتشمل الوثائق التي لها علاقة بتأسيس المؤسسة وتطور سياساتها وإجراءاتها، وهيكلها الإدارية والأحداث التي تمر بها الدولة والمؤسسات التابعة لها.

- الأهمية السياسية: الوثائق السياسية هي التي تسجل بها أحداث الدولة وأعمالها الرسمية وغير الرسمية، ولا شك أنها اكتسبت قيمتها التاريخية والسياسية فيما دون فيها من

حقائق ثابتة لينتفع بها في دعم حق من الحقوق، أو البرهنة على رأي والاستدلال على

حالة من الحالات، ولقد اتاحت هذه الوثائق السياسية في كثير من الأحيان الفرصة

أمام المؤرخين السياسيين إثبات بعض الحقوق لبعض الدول.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بان هذه الوثائق كثيرة ومتنوعة وتختلف بحسب

الموضوعات التي تعالجها، وعليه فإن دراستنا تهتم بنوع معين من هذه الوثائق وهي الوثائق

السياسية.